



Orange إنترنت

ص.ب. ٩٤٤٧٧ عمان ١١٩٤ الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٤٤٦ ٨٨٨٨
فاكس: +٩٦٢ ٤٤٦ ٨٦٦٦

الرقم: 6163 / 11 / 15 / 19 / 6

التاريخ: 2020/12/28

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع: الشركات اعتماد مسودة التعليمات الخاصة

بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت (IXP)

تحية وبعد،

إشارة إلى كتاب الهيئة رقم (ش/10625/1/17/4) تاريخ (2020/12/17) بخصوص إعلامنا بنشر الردود الواردة من الشركات بخصوص مسودة التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت (IXP) على موقع الهيئة الإلكتروني، نرفق لكم ردود شركتنا على تلك الملاحظات آمين أخذها بعين الاعتبار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية والمصادر

د. إبراهيم حرب

الشركة الأردنية لخدمات نقل البيانات - أورانج

ردود شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج الخط الخلوي) على الملاحظات الواردة من الشركات على مسودة التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت (IXP)

تشكر لكم شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة إتاحة المجال لتقديم ردودها على ما ورد في الملاحظات المستلمة على مسودة التعليمات الخاصة بإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت المنشورة على موقع الهيئة الالكتروني، والمبلغة لشركتنا بموجب كتاب الهيئة رقم (ش/10625/1/17/4) تاريخ (2020/12/17)، وتأمل أخذ ملاحظاتها أدناه بعين الاعتبار.

أولاً – ملاحظات شركة زين

- تتفق مع ملاحظة شركة زين على المادة (11/2)، حيث أن مصطلح (الترايط) غير معروف ولا علاقة له بمصطلح (الربط البيني) المشار إليه في قانون الاتصالات والمعرف في تعليمات الربط البيني، ونؤكد كذلك على ملاحظتنا السابقة بهذا الخصوص. وعليه، تؤيد شركة زين بحذف هذا البند كاملاً.
- تتفق مع ملاحظة شركة زين على المادة (15/6) بأن المرخص له غير مخول وليس له أية مسؤولية و/أو قدرة على معرفة و/أو التحكم بالمحتوى المار على شبكته أو أي من الشبكات المرتبطة معه. ونؤيد حذف هذا البند لمخالفته قانون الاتصالات.
- تتفق مع ملاحظة شركة زين بأن المادة (2/7) غير واضحة وغير محددة، ونؤكد على ملاحظتنا السابقة بأن يخضع فرض أية متطلبات أو قيود على الاعضاء في نقاط تبادل الإنترنت لاستشارة عامة مسبقة، وذلك لتقييم أثر فرض تلك المتطلبات أو القيود ومدى إمكانية تطبيقها من الناحية الفنية.
- تتفق مع ملاحظة شركة زين بأن المادة (7/7) وذلك وفق ما ورد بملاحظات شركتنا على هذا البند.
- تتفق مع ملاحظة شركة زين على المادة (8/7) بأن عبارة (في الوقت الذي تراه الهيئة مناسباً) غير محددة، نؤكد على ملاحظتنا السابقة بأن هذه المادة لم تحدد معايير تحديد الوقت اللازم لإعادة تقديم الطلب في حال رفضه، ونؤيد ملاحظة شركة زين بضرورة تعديل المادة بتحديد مدة زمنية معينة.

ثانياً – ملاحظات شركة أمنية

- تؤيد شركتنا طلب الاستضاح المقدم من شركة أمنية حول إعلان شركة الناي عن حصولها على موافقة الهيئة لإطلاق أول مركز تبادل الإنترنت (IXP) في الأردن بمدينة العقبة وذلك قبل إقرار التعليمات الخاصة بذلك.

■ ترى شركتنا بأن الهيئة قد عالجت مضمون ملاحظة شركة أمنية على المادة (2/4) ضمن المادة (6/4) من مسودة التعليمات. هذا وتؤكد شركتنا على ملاحظاتها السابقة بضرورة توضيح الوصف القانوني في حال رغبة أكثر من مرخص له مجتمعين بالحصول على موافقة إنشاء نقطة ربط تبادل الإنترنت؛ فهل يتطلب ذلك إنشاء وتسجيل شركة جديدة من عدة مرخصين والحصول على رخصة اتصالات عامة جديدة؟ حيث ان تقديم الطلب من عدة مرخصين يتوجب التعامل معهم على اساس كيان قانوني موحد ضمن شروط التقدم بالطلب والحصول على الموافقة اللازمة لذلك.

■ لا نتفق مع ملاحظة شركة أمنية بأن تتضمن المادة (9/6) من التعليمات شروطاً واحكاماً للربط المباشر مع مقدم الخدمة، وتحديد نطاق الاتفاقيات ذات العلاقة والخدمات التي سيتم تقديمها الخ. وترى شركتنا أن هذه المادة بصيغتها الحالية ضمن مسودة التعليمات تدعم وجود إطار تنظيمي لإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت يستند خلاله على قوى السوق في تقديم هذه الخدمة ويحد أدنى من المتطلبات التنظيمية، حيث يتاح لمقدم الخدمة اختيار نموذج العمل والشروط الفنية التي تناسبه بما يحقق الغاية من انشاءه لنقطة الربط ونشر هذه الشروط (سياسة الربط المباشر) للمرخص لهم للاطلاع عليها والربط مع مقدم الخدمة في حال كانت تلك المتطلبات تحقق متطلباتهم كذلك، آخذين بعين الاعتبار بأنه لا يوجد قيود على عدد مقدمي خدمة تبادل الإنترنت (IXP) وفقاً لمسودة التعليمات.

■ ملاحظة شركة أمنية على المادة (10/6):

- إشارة هذه المادة إلى (سياسة قبول العضوية المعتمدة من الهيئة)، وليس (سياسة رفض العضوية المعتمدة من الهيئة) كما ورد في ملاحظات شركة أمنية.

■ ترى شركتنا أن هذه المادة بصيغتها الحالية ضمن مسودة التعليمات تدعم وجود إطار تنظيمي لإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت يستند خلاله على قوى السوق في تقديم هذه الخدمة ويحد أدنى من المتطلبات التنظيمية، حيث يتاح لمقدم الخدمة وضع سياسة قبول العضوية ونشر هذه السياسة للمرخص لهم للاطلاع عليها، وللمرخص له حرية الربط مع مقدم خدمة (IXP) وفقاً لذلك، آخذين بعين الاعتبار بأنه سيتم الموافقة على هذه السياسة من قبل الهيئة وفقاً لمسودة التعليمات وبأنه لا يوجد قيود على عدد مقدمي خدمة تبادل الإنترنت (IXP) وفقاً لمسودة التعليمات.

■ ملاحظات شركة أمنية على المادة (12/6):

■ لم تحدد المادة ما هي الرسوم التي يجب تطبيقها، وإنما طلبت أن تتضمن سياسة التسعير كافة الرسوم التي سيتم تطبيقها على جميع الاعضاء المرخص لهم دون تمييز. وذكرت أمثلة على ذلك على سبيل المثال وليس الحصر.

■ ترى شركتنا أن هذه المادة بصيغتها الحالية ضمن مسودة التعليمات تدعم وجود إطار تنظيمي لإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الإنترنت يستند خلاله على قوى السوق في تقديم هذه الخدمة ويحد أدنى من المتطلبات التنظيمية، حيث يتاح لمقدم الخدمة اختيار نموذج

الاعمال الذي يناسبه ووضع سياسة التسعير ونشر هذه السياسة للمرخص لهم للإطلاع عليها، وتحديد أسعار الخدمات التي يقدمها وفقاً لظروف السوق.

■ لا تتفق شركتنا مع ملاحظة شركة أمنية على القسم الرابع من نموذج الطلب، حيث تضمنت المادة (4) من مسودة التعليمات شروط الحصول على الموافقة لنقطة تبادل الانترنت (IXP).

ثالثاً – ملاحظات شركة الحدائة

■ لا تتفق شركتنا مع ملاحظات شركة الحدائة، وترى شركتنا أن مسودة التعليمات بصيغتها الحالية تدعم وجود إطار تنظيمي لإنشاء وتشغيل نقاط تبادل الانترنت يستند خلاله على قوى السوق في تقديم هذه الخدمة وبتد أدنى من المتطلبات التنظيمية، حيث يتاح لمقدم الخدمة اختيار نموذج الاعمال، وتقاسم التكاليف مع الاعضاء، وضع سياسة التسعير، وسياسة الربط، والشروط الفنية وفقاً لظروف السوق، وبما يتفق مع مهام الهيئة في تحفيز المنافسة في قطاع الاتصالات.

رابعاً – ملاحظات الجمعية الاردنية للمصدر المفتوح

■ لا تتفق مع ملاحظات الجمعية على المواد التالية: (9/2)، و(16/2)، و(18/2)، و(24/2)، و(2/4) من ملاحظات الجمعية، حيث أن مقدم خدمة نقطة تبادل الانترنت والاعضاء فيها سيعملون على إنشاء وتشغيل شبكة وإدارة شبكة اتصالات عامة وفقاً لتعريفها الوارد في قانون الاتصالات، وتقديم خدمات الاتصالات، وهي بالتالي أنشطة يتوجب ترخيصها بموجب المادة (20) من قانون الاتصالات.

■ تتفق مع ملاحظة الجمعية بخصوص الغاء المادة (15/6)، حيث بأن المرخص له غير مخول وليس له أية مسؤولية على المحتوى المار على شبكته أو أي من الشبكات المرتبطة معه.

■ تتفق مع ملاحظات الجمعية على المادة (2/7).

■ تتفق مع ملاحظات الجمعية ومقترحاتها بخصوص المادة (5/7).

■ تتفق مع ملاحظات الجمعية ومقترحاتها بخصوص المادة (6/7).

■ تتفق مع ملاحظة الجمعية بخصوص المادة (10/7)، ونؤكد على ملاحظتنا السابقة بأنه لا يتضح لشركتنا الغاية من الزام مقدم الخدمة بقبول أية عضوية مباشرة إذا ارتأت الهيئة ذلك مناسباً، حيث أن وجود سياسة للعضوية يعتبر كافياً لتوضيح شروط العضوية ومتطلباتها ولضمان معالجة شفافة ومحايدة لكافة طلبات العضوية، إضافة إلى أن سياسة العضوية سيتم اعتمادها من قبل الهيئة وفقاً لما ورد في المادة (10/6) من مسودة التعليمات. وعليه، نؤكد على ضرورة حذف هذه المادة.

